

قطاع الاسكان في العراق

الواقع – المشاكل – المعالجات الخطط المستقبلية

المقدمة :

سعت وزارة الأعمار والأسكان وأنطلاقاً من كونها الوزارة القطاعية المسؤولة عن تقديم خدمات الأسكان وبكل جهودها وأمكانياتها ومواردها المتاحة ومنذ مباشرة حكومة الوحدة الوطنية بأعمالها منتصف عام 2006 بدراسة أزمة السكن لأهميتها وكونها من أولويات برنامج عمل الحكومة وما تحرص عليه بكل السبل من توفير السكن اللائق لمواطنين كونه حقاً مشروعاً للجميع ، وخاصة أن هذه الأزمة لا يعاني منها العراق فحسب بل هي مشكلة عالمية مردها باختصار أن الأسكان ليس سلعة منتجة بل عملية مستمرة تعتمد على عدد كبير من المتغيرات أهمها تأثير الزيادة السكانية المضطربة وما يتبعها من توفير أراضي للتشييد وتوفير خدمات البنى التحتية لها ولتشخيص اسباب هذه الأزمة التي تحولت من كونها حاجة خلال السبعينيات القرن الماضي الى مشكلة في الثمانينيات الى أزمة في التسعينيات و الأسباب هي باختصار :-

اسباب أزمة السكن في العراق :-

1.أنحسار دور الدولة في توفير الوحدات السكنية خلال العقود الثلاث الأخيرة وإهمالها لقطاع السكن بشكل عام.

2. أعدام دور الأستثمار والقطاع الخاص في قطاع السكن وأحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم في مجال الأسكان لعدم وجود وسائل التشجيع الاقتصادية والتشريعية المناسبة وتوجههم الى قطاعات أخرى.

3. انخفاض مستوى دخل الفرد بسبب الانخفاض الكبير في الناتج الوطني الأجمالي.

4. ارتفاع كلفة التشييد (البناء) بسبب نقص المهنيين والفنيين والعمال المهرة وارتفاع أجورهم.

5. الأفتقار والشحة في الصناعات الأنشائية المحلية ومواد البناء.

6. أفتقار الصناعات الأنشائية المحلية ومواد البناء الى المزاي والقدرات الإدارية والفنية الحديثة.

7. الأفتقار إلى سياسة أسكانية واضحة ومستقرة ومستمرة تبنهاها الدولة.

8. الغياب الواسع لتمويل الأسكان من أجل إقامة مباني جديدة أو تحسين توسيع الوحدات السكنية القائمة وتوفير خدمات البنى التحتية.

9. كما أدى أنتشار ظاهرة التهجير وأعداد المهجرين بعد احداث عام 2003 في الفترة الماضية الى أضافة تعقيدات جديدة أذ يعيش غالبية المهجرين داخليا في مناطق تسودها ظروف سيئة للغاية تفتقر الى ابسط الخدمات وسبل الراحة.

وقد ادت الاسباب المذكورة انفاً الى ان مجموع الحاجة السكنية سيبلغ عام 2015 حوالي (3528585) وحدة سكنية يتطلب تنفيذها خلال مدة 10 سنوات تبدأ من 2006 الى 2015 اي بواقع (

352859) وحدة سكنية سنوياً وذلك حسب التقديرات التي اعددها وزارة الاعمار والاسكان المعتمدة على الاحصائيات الصادرة من الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع الى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وحسب الجداول المرفقة رقم (1) و (2) و(3)

جدول رقم (1)
تقديرات عدد سكان العراق للاعوام 2006م – 2015م

عدد السكان (نسمة)	السنة
28 782 429	2006
29 645 901	2007
30 353 278	2008
31 451 336	2009
32 394 876	2010
33 366 722	2011
34 367 723	2012
35 398 754	2013
36 460 716	2014
37 554 537	2015

جدول رقم (2)
تقديرات عدد الاسر في العراق للاعوام 2006م – 2015م

عدد الاسر	السنة
3 737 978	2006
3 850 117	2007
3 965 621	2008
4 074 589	2009
4 207 127	2010
4 333 341	2011
4 463 341	2012
4 597 241	2013
4 735 158	2014
4 877 213	2015

9

جدول رقم (3)

تقديرات الحاجة السكنية في العراق للاعوام (2006م - 2015م)

الحاجة السكنية (وحدة سكنية)	السنة
277 423	2006
295 866	2007
315 370	2008
335 989	2009
357 786	2010
380 821	2011
385 163	2012
398 381	2013
402 924	2014
428 862	2015
3 528 585	المجموع

أولاً : بناء المجمعات السكنية:-

في عام 2005 كان عدد المجمعات السكنية التي يجري تنفيذها (5)

مجمع بكلفة (102) مليار دينار حيث قامت الوزارة وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عام 2006 وبالتنسيق مع الجهات المعنية ومنها وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومن خلال الخطط الأستثمارية للدولة والموازنات المتاحة لقطاع الأسكان بزيادة عدد هذه المجمعات الى (27) مجمع بكلفة (1335) مليار دينار يجري تنفيذها حالياً من قبل تشكيلات الوزارة التخصصية او شركات القطاع الخاص وبإشراف مباشر من الهيئة العامة للأسكان وكما موضح في الجداول المرافقة (1)

ولم تكتفي الوزارة بزيادة عدد المجمعات السكنية تحت التنفيذ بل كانت السبابة والمبادرة لطرح تعديل أسعار المشاريع الاستراتيجية والمتوقفة والمتأخرة ومنها مشاريع المجمعات السكنية والتي تأثرت بفعل الزيادة الحاصلة في اسعار المواد الإنشائية والأيدي العاملة والمحروقات خلال الفترة المحددة من عام 2003 صعوداً لحد الآن وأستطاعت فعلاً من زيادة كلف جميع مشاريع المجمعات السكنية المستمرة وزيادة تخصيصاتها السنوية وفق الية تعويض المقاولين التي اقترتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبما يضمن الأستمرار في التنفيذ وهذا يعتبر بحد ذاته إنجازاً قامت باقي الوزارات بالأحتذاء به لزيادة كلف مشاريعها كونه السبيل الوحيد لتنشيط العمل والأستمرار به .

أ – المشاريع المنجزة :

تم أنجاز (4) مشاريع من مشاريع المجمعات السكنية ضمن الخطة الأستثمارية الموضوعة وبكلفة (72) مليار دينار موزعة على المحافظات. هذا مع العلم ان جميع المجمعات السكنية المنجزة والمستمرة تحتوي على أبنية خدمية ملحقة تتضمن مدارس وأسواق وجوامع ومحطات تصريف مياه مع تعبيد جميع شوارعها الداخلية وتشجير المساحات الفارغة لتكون متنزهات وحدائق للأطفال كما موضح بالجدول رقم (1) تسلسل 1 - 4 .

ب – المشاريع تحت التنفيذ :-

تستمر الوزارة بتنفيذ عدد من المجمعات السكنية متوزعة على محافظات العراق وبإشراف من الهيئة العامة للأسكان وبعدد (23) مجمع بكلفة (1263) مليار دينار وحسب الجدول المرفق رقم (1) تسلسل 5 – 27

جدول رقم (4)

المجمعات السكنية التي تنفذها وزارة الاعمار والاسكان في بغداد والمحافظات

ت	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة مليار	عدد الوحدات السكنية
---	-------------	----------	-----------------	------------------------

	دينار			
464	2,5	ذي قار	تأهيل الاحياء الفقيرة/ حي الامام/ منجز	1
252	2,5	ديوانية	تأهيل الاحياء الفقيرة/ حي رمضان/ منجز	2
288	25	بغداد	مجمع سبع ابيكار السكني / منجر	3
600	30	كركوك	مجمع بنجة علي السكني / قيد الانجاز	4
432	30	كربلاء	مجمع الحيدرية السكني / قيد الانجاز	5
504	53	ميسان	مجمع المدثر والطابو (1)	6
504	55,9	البصرة	مجمع حي الحسين السكني	7
504	57	الموصل	مجمع الحدباء السكني	8
504	54,9	ذي قار	مجمع حي الصدر السكني	9
504	53	الديوانية	مجمع صدر اليوسفية السكني	10
504	42,5	واسط	مجمع أم حلانه السكني	11
504	51	المتنى	مجمع ام العصافير السكني	12
558	70	النجف	مجمع حي القدس السكني	13
504	70	كربلاء	مجمع حي الجزيرة السكني	14
512	60	واسط	مجمع قضاء الحي السكني	15
504	50	ميسان	مجمع المدثر والطابو (2)	16
504	50	بابل	مجمع الكص وسويلم (1)	17
49	4,7	بغداد	مجمع السيدة السكني	18
163	19,5	بغداد	مجمع حي الجهاد السكني	19
504	50	النجف	مجمع حي السلام السكني	20
504	50	كركوك	مجمع صيادة السكني	21
480	70	ذي قار	مجمع حي الشموخ السكني	22
504	70	صلاح الدين	مجمع مطاردة السكني	23
616	85	الانبار	مجمع حصوة الشامية السكني	24

488	70	بابل	مجمع الكص وسويلم (2)	25
492	85	صلاح الدين	مجمع بلد السكني	26
504	60	ديالى	مجمع الغالبية السكني	27

ج - المشاريع الجديدة ضمن خطة عام 2009

أدرجت الوزارة وبموافقة وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ضمن خطتها الأستثمارية لعام 2009 عدد / 5 مشاريع بكلفة 450 مليار دينار وبتخصيص سنوي 2,5 مليار دينار وحاليا قيد انجاز التصاميم والأعلان كما في الجدول رقم (5)

جدول بالمشاريع الجديدة ضمن الخطة الاستثمارية

للهيئة العامة للإسكان لعام / 2009

الكلفة الكلية مليار دينار	اسم المشروع / المحافظة	ت
90	المجمع السكني في نينوى / الأريجية	-1
90	المجمع السكني في ديالى / الكاطون	-2
90	المجمع السكني في المثنى / الجربوعية	-3
90	المجمع السكني في الديوانية / الدغارة	-4
90	المجمع السكني في البصرة / الكزيزة	-5

د - المشاريع المقترحة على الخطة الخمسية للهيئة العامة
للأسكان للفترة من (2010 - 2014) .

نظرا لأهمية حل موضوع أزمة السكن وأيجاد المعالجات الجذرية له فقد سعت الوزارة وضمن الخطة الخمسية المقترحة للأعوام من 2010 ولغاية 2014 الى إدراج عدد من المجمعات السكنية وبعدها (28) مجمع في بغداد والمحافظات وبكلفة (2940) مليار دينار كما في الجدول رقم (6)

جدول بالمشاريع الجديدة المقترحة على الخطة الاستثمارية
للهيئة العامة للأسكان

للفترة من (2010 – 2014)

أولاً: عام 2010

ت	اسم المشروع / المحافظة	القطعة أو المقاطعة	الكلفة الكلية الأولية مليار دينار
1	المجمع السكني في كركوك	حي الوحدة	100
2	المجمع السكني في النجف	الحيدرية م/6 خان حماد	100
3	المجمع السكني في كربلاء	الجزيرة 1	100
4	المجمع السكني في الفلوجة	(14) الجيفي	100
5	المجمع السكني في ذي قار	الكصبة أم الدود	100

ثانياً : عام 2011

ت	اسم المشروع / المحافظة	القطعة أو المقاطعة	الكلفة الكلية الأولية مليار دينار
1	المجمع السكني في بغداد	النهران	100
2	المجمع السكني في ديالى	المقدادية / الوجيهية	100
3	المجمع السكني في واسط	العزيزية	100
4	المجمع السكني في البصرة	حي القبلة (847)	100
5	المجمع السكني في صلاح الدين	قضاء الدجيل	100
6	المجمع السكني في المثنى	قضاء الرميثة / مقاطعة 19	100

ثالثاً : عام 2012

ت	اسم المشروع / المحافظة	القطعة أو المقاطعة	الكلفة الكلية الأولية مليار دينار
1	المجمع السكني في الديوانية	قضاء الحمزة	105
2	المجمع السكني في واسط	م/37 أم الهيل	105
3	المجمع السكني في كربلاء	الجزيرة 3	105
4	المجمع السكني في بابل	ناحية المشروع	105
5	المجمع السكني في صلاح الدين	قضاء سامراء	105
6	المجمع السكني في ديالى	الخالص	105

رابعاً : عام 2013

ت	اسم المشروع / المحافظة	القطعة أو المقاطعة	الكلفة الكلية الأولية مليار دينار
1	المجمع السكني في ذي قار	الشامية	110
2	المجمع السكني في بابل	ناحية القاسم	110
3	المجمع السكني في واسط	قضاء الصويرة	110
4	المجمع السكني في ديالى	كنعان / نهر الشيخ	110
5	المجمع السكني في الديوانية	عفك	110
6	المجمع السكني في ميسان	طريق عمارة - بغداد / موقع مشروع هيئة التصنيع العسكري الملغاة	110

خامساً : عام 2014

ت	اسم المشروع / المحافظة	القطعة أو المقاطعة	الكلفة الكلية الأولية مليار دينار
1	المجمع السكني في كربلاء	جزيرة 4	110
2	المجمع السكني في بغداد	نهروان / مقاطعة 2	110

110	الشامية / مركز المدينة	المجمع السكني في الديوانية	3
110	الشرقاط	المجمع السكني في صلاح الدين	4
110	الكاظون م / (27)	المجمع السكني في ديالى	5

ثانياً :- مشروع الاسكان الوطني :-

تم تشكيل لجنة لمشروع الاسكان الوطني برئاسة معالي وزيرة الاعمار والاسكان وعضوية وكلاء وزارات الاعمار والاسكان، التخطيط والتعاون الانمائي ، البلديات والاشغال العامة، المالية، امانة بغداد وتهدف الى ادارة عمليات مشروع الاسكان الوطني والذي يهدف بدوره الى توزيع قطع اراضي مفرزة وتقدير التسهيلات اللازمة لغرض استحصال القرض العقاري البالغ (30) مليون دينار وبفائدة مخفضة قدرها (2%) بعد ان كانت 6% على ان تتحمل وزارة المالية الفرق بمقدار 4% وقد تم في اللجنة اتخاذ قرار بتوزيع الاراضي في المرحلة الاولى على خمسة فئات هم كل من ذوي الشهداء، السجناء السياسيين، المهجرين والمهاجرين، المعوقين ، الموظفين حيث انجزت الوزارة اعداد التصاميم لـ (26) نموذج من دور واطئة ومتوسطة الكلفة لغرض اعتمادها من قبل المشمولين بالمشروع.

ثالثاً :- تشجيع الاستثمار :-

لقد آلت الوزارة على نفسها ومن خلال جميع الزيارات الرسمية الى خارج العراق والالتقاء بالمسؤولين فيها واصحاب الشركات التخصصية وجميع الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات ومن خلال الاشتراك في معارض اعادة اعمار العراق سواء منها التي اقيمت داخل او خارج العراق (اربيل - السليمانية - تركيا - ايران - الكويت

- الامارات - قطر وغيرها) ان تدعو ومن خلال قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 جميع المستثمرين بما فيهم المستثمرين في قطاع الاسكان الى ادخال رؤوس الاموال لغرض الاستثمار في العراق والاستفادة من مواقع المعسكرات الملغية والدوائر المنحلة في المدن لتوفير الاراضي المخدومة والتي تصلح لانشاء المجمعات السكنية والتوسع في البناء العمودي وتطوير التصاميم الاساسية للمدن هذا بالاضافة الى قيام الوزارة وبالتنسيق مع جميع المحافظات بتحديد الاراضي التي بالامكان الاستفادة منها عن طريق الاستثمار والسعي لتشجيع المستثمرين الكفاء لبناء المجمعات السكنية عليها من خلال قانون الاستثمار.

رابعاً:- صندوق الاسكان العراقي :-

تأسس بموجب الامر (11) لسنة 2004 ويرتبط بوزارة الاعمار والاسكان وبرأسمال قدره (300)مليار دينار عراقي قابل للزيادة من مهامه:-

1. الإقراض المباشر للمواطنين (فئة موظفي الدولة والمتقاعدين) لبناء مساكن لهم عن طريق هذه القروض .
2. دعم القطاع الخاص من خلال تأسيس شركات اسكان للاستفادة من قروض الصندوق .
3. دعم المصارف المجازة ومنها الخاصة والاهلية بما يعزز حركة الاسكان وتمويل مشاريع الاسكان .

وقد حقق صندوق الاسكان منذ تأسيسه ولغاية 2009/5/1 بناء وحدات سكنية جديدة بحدود (6900) وحدة سكنية اضيفت الى الرصيد السكني في العراق من خلال الاقراض الفردي للمواطنين حيث بلغ عدد المقترضين (9548) مقترض وبمبلغ اقراض كلي

تجاوز الـ (118) مليار دينار ومن خلال تولي معالي وزيرة الاعمار والاسكان لرئاسة مجلس امناء الصندوق الذي يضم في عضويته العديد من المختصين فقد كان للتوجيهات الصادرة الى الصندوق الاثر البالغ في تفعيل آلية الاقراض المتمثلة بزيادة القرض من 18 مليون دينار الى 25 مليون دينار في مراكز المحافظات ومن 7 الى 18 مليون دينار في مراكز الاقضية والنواحي مع العديد من الاجراءات التي اعتمدت الشفافية وتخفيف شروط الاقراض مثل سنوات الخدمة المطلوبة للمقترض والتي تم تقليصها من 7 الى 5 سنوات واعتماد اضافة البناء لمساحة 65م2 بنفس آلية تشييد الوحدة السكنية مع مجموعة من الاجراءات التي يتم دراستها حالياً لتنفيذها قريباً منها زيادة مبلغ الاقراض تماشياً مع الظرف الاقتصادي للمواطنين ومفاتيح الجهات ذات العلاقة ومنها وزارة المالية لتقليل الفائدة من 6% الى 2% وموضوع فك ارتباط السند المشترك لعقار علماء ان الوزارة تقوم وضمن الخطة الاستثمارية ببناء دائرة حديثة لتكون مقراً جديداً لصندوق الاسكان يتلائم مع زخم وازدياد عدد المقترضين المتقدمين للاستفادة من قرض الصندوق ولتغطية النشاط المستقبلي المتوقع للدائرة

خامساً:- التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية :-

سعت وزارة الاعمار والاسكان الى التعاون مع مختلف المنظمات المعنية بقطاع الاسكان مثل منظمة المستوطنات البشرية التابعة للامم المتحدة (الهابيئات) والاسكوا والبنك الدولي لغرض تطوير قطاع الاسكان والمساهمة في رسم ستراتيجيات وسياسات الاسكان للعراق وتطوير القدرات هذا بالاضافة الى الدور الفاعل الذي لعبته الوزارة ومن خلال تولي معالي وزيرة الاعمار والاسكان منصب نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العائد للجامعة العربية في تقديم الدراسات التي تتناول الواقع السكني

العربي وازمة السكن التي تعاني منها الدول العربية بضمنها العراق والسبل الكفيلة بمواجهتها وتجارب الدول العربية بذلك .

وقد حققت الوزارة ومن خلال التعاون مع المنظمات الدولية العديد من المشاريع المشتركة ومنها :-

□ اعداد دراسة لسوق السكن في العراق وكيفية تطوير واقع حال قطاع السكن تماشياً مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلد

□ انشاء مركز التدريب والمعرفة لقطاع الاسكان وهو اول مركز من نوعه في العراق وتم رفده بخيرة الكوادر الهندسية والفنية في الوزارة مع دعمه المادي والمعنوي ليكون مؤهلاً وقادراً على القيام بواجبه على طريق تطوير المهارات والقابليات لمنتسبي الوزارة ابتداءً ووصولاً لشمول منتسبي باقي الوزارات .

□ تطوير وتأهيل الاحياء السكنية حيث تم وكمحلة اولى على ان تعم هذه التجربة الرائدة باقي المحافظات اختيار منطقتي (حي الامام) في محافظة الناصرية وبواقع (400) دار (وحي رمضان) في محافظة الديوانية (252) دار ومن خلال الاشراف المباشر للهيئة العامة للاسكان والتعاون المشترك مع اهالي وسكان هذه الاحياء تم ترميم واعادة تأهيل هذه الاحياء مع تطوير مجالات البنى التحتية فيها كما نشير الى مشروع تطوير وتأهيل المجمعات والدور المتهرئة في بغداد وبواقع (600) وحدة سكنية في منطقة الكسرة .

سادساً :- تطوير المواصفات والتشريعات وكودات البناء :-

تم تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الأعمار والأسكان وعضوية ممثلين عن الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بقطاع التشييد والأسكان تتولى الإشراف على رسم السياسة العامة لتنفيذ مشروع تطوير مواصفات و تشريعات وكودات البناء في العراق للأرتقاء بقطاع البناء والتشييد وقد تمكنت الوزارة وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون النمائي من إدراج المشروع ضمن الموازنة التكميلية لعام 2008 وبكلفة (ثلاثة مليارات دينار) وتخصيص (750 مليون دينار) وتحت عنوان أعداد دراسات وتطوير القدرات لقطاع الأسكان في العراق حيث تمت المباشرة بتنفيذه فور أقرار الموازنة التكميلية.

التوصيات ومتطلبات الوزارة

إن الوزارة اذ تضع في مقدمة أولوياتها العمل على تخفيف ومعالجة ازمة السكن في العراق وتعتبره من ضمن استراتيجياتها مستعينة بأفضل مآلديها من امكانيات وطاقت فنية وبشرية من اجله فانها في نفس الوقت تحتاج الى مجموعة من المتطلبات وذلك للوصول الى الهدف المنشود للجميع وهو توفير السكن الملائم والمناسب مدعماً بالخدمات الاساسية لكل مواطن واسرة عراقية ، ومن ضمن المتطلبات التي ترى الوزارة بانها ضرورية ولا بد منها على طريق الحل :-

1. كلنا يعلم الضرر الذي لحق بالبنية التحتية للبلد بعد أحداث عام 2003 حيث تعرضت الوزارات الحكومية ودوائر الدولة ومنها وزارة الأعمار والسكان الى ما تعرضت له من أعمال السلب والنهب والتي دمرت وعطلت الأمكانيات التي كانت تمتلكها قبل 2003 ، ولغرض اعادة هذها لشركات وبالأخص العاملة في مجال قطاع السكن الى دورها الحقيقي،ينبغي تأهيل معاملها الإنتاجية وتحديث ألياتها وتطوير أمكانياتها البشرية تماشياً مع

التطور الحاصل عالميا ولتتمكن من أداء الدور الواقع عليها في عملية البناء والأعمار وتخفيف أزمة السكن التي يعاني منها العراق.

2. ضرورة وضع سياسة للاسكان يتم تنفيذه في خلال ستراتيجيات تضم القطاع العام والقطاع الخاص والمستثمرين وعلى مديات قصيرة ومتوسطة وبعيدة ، حيث يكون الهدف هو تمكين الحكومة المركزية من التوصل الى آليات لتنفيذ مشاريع الاسكان وتسليم الوحدات السكنية تحت مظلة نظام يمكن الشرائح المستهدفة والفقراء من الحصول على سكن لائق .

3. ضرورة استمرار تطوير وتأهيل المناطق المتهترئة بهدف الارتقاء والحفاظ على الرصيد السكني الحالي في العراق .

4. تعديل واعادة النظر بالتشريعات الحالية او تشريع قوانين جديدة لغرض تسهيل دخول القطاع الخاص لغرض الاستثمار والتمويل لدفع وتأثر العمل في قطاع الاسكان اضافة الى تسهيل توفير الاراضي السكنية لانشاء المجمعات السكنية عليها وتسخير ملكية الأراضي واستئجارها لتشجيع الاستثمار الاجنبي في تمويل القروض ودعم الحكومات المحلية

5. توفير اراضي تصلح للمجمعات السكنية مخدومة بالبنى التحتية المطلوبة مثل الطرق والصرف الصحي ومياه الشرب ...الخ وإصدار التشريعات القانونية لتسهيل وذلك

6. دعم وتعزيز النظام المصرفي وصندوق الاسكوا وايجاد مصادر للتمويل لقطاع الاسكان ونقل التجارب المنفذة في البلدان المشابهة لحالة العراق لتشجيع القروض والرهن العقاري .

7. تطوير الكادر المتخصص في مجال الاسكان وبكل اشكاله التي تخص السكن الحضري والريفي والصناعي والمساعدة في اعادة بناء المؤسسات المهنية الخاصة باعداد عمال ماهرين لاعمال البناء لان السوق العراقية فقيرة جداً الى مستوى العمالة الفنية بتقنيات البناء الحديثة.

8. وضع متطلبات المسح الشامل لمحافظة العراق ولكافة الخدمات التي يحتاجها قطاع الاسكان مع صياغة مشروع دراسة لتحديد معايير السكن اللائق وبناء قاعدة معلوماتية كاملة لاغراض مشاريع الاسكان في العراق.

9. انشاء وتأهيل مصانع المواد الانشائية في العراق بالاعتماد على مامتوفر من مواد محلية وادخال التقنيات الحديثة بالتصنيع وتسهيل استيراد المواد الاولية الداخلة بالتصنيع واستخدام الانظمة والتقنيات الحديثة للبدائل الانشائية بما يلائم ظروف العراق.

10. تسهيل استيراد المواد الأساسية (الكهربائية والصحية... الخ) التي لايمكن تصنيعها محلياً والمطلوبة لإكمال إنشاء الوحدات السكنية.

11. وضع آلية واضحة المعالم وشفافة لتنفيذ قانونالاستثمار ودخول مستثمرين لقطاع الإسكان والشركات العقارية.